في نهاية أبريل المنصرم، أعلن رئيس الحكومة الإسبانية أنه سيعلن كل جمعة عن حزمة إصلاحات جديدة. ومنذ ذلك الحين لم تصدر إلا قرارات ذهب ضحيتها المهاجرون المغاربة الذين أصبح 4000 ألف منهم عاطلين ومهددين بالترحيل، بعد أن حرموا من التغطية الصحية والزيادة في تكاليف الدراسة وإلزام الشركات الإسبانية بإعطاء الأولوية في التشغيل للإسبان.

400 ألف عاطل مغربي مهددون بالترحيل

هدايا راخوي السامة للمهاجرين المغاربة مع حلول كل جمعة

■ أخبار اليوم ■

عندما أعلن رئيس الوزراء ماريانو راخوي، يوم الأحد 29 أبريل الماضي، أن كل يوم جمعة سيكون مناسبة لإعلان إصلاحات جديدة، بدا أن المهاجرين المغاربة سيؤدون ثمن كثير من تلك الإصلاحات. فهؤلاء يتصدرون قائمة الجاليات الأجنبية التي تأثرت كثيرا بالأزمة الاقتصادية في إسبانيا، خاصة وأنهم شكلوا ثاني أكبر جالية في البلاد في نهاية 2011، بعد الرومانيين، حسب التقرير الأخير الذي أصدره المعهد الوطني للإحصاءات الإسباني حول المهاجرين الأجانب. فقد قدر التقرير عدد المغاربة بأكثر من 760 ألف مغربي يقيمون في إسبانيا. وكانت الحكومة الإسبانية قد أكدت أن مدريد، التي تواجه معدل بطالة يتزايد بوتيرة سريعة، ستتوقف عن إصدار تأشيرات لأغلب العمال المهاجرين. وقالت متحدثة باسم وزارة العمل والهجرة إن البلاد لن تمنح تأشيرات للعمال ذوي المهارات الضعيفة، مثل أولئك الذين يعملون في المطاعم والمتاجر، مضيفة أن الحكومة ستصر أيضا على أن تثبت الشركات عدم قدرتها على تشغيل مواطنين إسبان قبل تشغيل أجانب في إسبانيا.

بطالة غير مسبوقة

تجاوز عدد طالبي الشغل من المغاربة عتبة 46 في المائة من عدد المهاجرين المغاربة المسجلين لدى مكاتب العمل في مختلف المدن الإسبانية، بما يمثل ارتفاعا بنسبة 30 في المائة مقارنة مع إحصاءات شهر مارس الماضي، ليتجاوز عدد العاطلين في صفوف الجالية المغربية عتبة 400 ألف على الأرجح.

وكان آخر تقرير للمفوضية الأوربية حول الاقتصاد في القارة العجوز قد أكد أن المهاجرين المغاربة هم الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية في إسبانيا، وأن البطالة في صفوف المهاجرين سترتفع إلى مستويات غير مسبوقة في نهاية السنة الجارية. بموازاة مع ذلك، كشفت دراسة إسبانية، أنجزتها مؤسسة «جاو ما بوفيي» غير الحكومية، أن نسبة البطالة في صفوف المهاجرين ستتجاوز 40 في المائة مع نهاية السنة الجارية وأنه من الصعب تحديد الرقم الحقيقي لبطالة المغاربة، لأن نسبة مهمة من مغاربة إسبانيا هم أطفال وشيوخ.

الشرطة الإسبانية تعتقل بعض المهاجرين (خاص)

حرمان من المساعدات

من بين القرارات الأخيرة التي صادقت عليها الحكومة الإسبانية في يوم الجمعة الأخيرة من شهر أبريل المنصرم، والتي ألحقت أضرارا بالمهاجرين، إلغاء صندوق المساعدات الصحية الذي كان المهاجرون الأجانب يستفيدون من خدماته. ويهم هذا الإجراء توفير نصف مليار أورو من الميزانية المخصصة لصندوق المساعدات الصحية المخصصة للمهاجرين.

كما صادقت حكومة ماريانو راخوي، في بداية شهر ماي، على قانون جديد يفرض على الطلبة الأجانب تسديد قيمة التسجيل بالجامعات الإسبانية بنسبة 100 في المائة عوض 15 في المائة سابقا. ويهم هذا الإجراء أكثر من 16 ألف طالب مغربي مسجلين بالجامعات والمدارس العليا الإسبانية والذين أصبح عليهم تسديد 6 آلاف أورو سنويا برسم التسجيل عوض 900 أورو سنويا. وكان مدير الميزانية بوزارة الاقتصاد في إسبانيا، كريستوبال مونتورو، قد كشف، الأسبوع الماضي لصحيفة «إلباييس»، أن الحكومة تفكر في إعادة النظر في نفقات الحكومات المحلية المخصصة لإدماج المهاجرين الأجانب من أجل تخفيض عجز ميزانيتها وتخفيض ميزانية الدعم التي تخصصها مدريد لصناديق المسا... الصحية والت... والمساعدات الاجت... بما يؤدي إلى توف... مليار أورو في سنة

موسم العودة و...

مع إعلان ... الحكومة الإسبانية ... على المهاجرين الـ... أطلقت وزارة الد... من خلال شرطة ال... والحدود، حملة أمنية ... تستهدف الأماكن ... التي يقيم بها الأج... بداية أبريل، خلف... 900 مهاجر بمدينة ... من بينهم 60 م... إيداعهم بمراكز ا... انتظار استكمال ... القانونية والقنص... ترحيلهم نحو بلد... وزير الداخلية ... خورخي فرنانديز ... أصدر مذكرة تتع... حملات اعتقال ... الأجانب في و... قانونية وأيض... يتوفرون على و... بسبب عدم تجد... مرتبطة بالب... ضحيتها أكثر ... مغربي.

يظهر أن ال... لإجراءات الحكو... في ملف الهج... الذين لا يت... بطاقة الإقامة ... عليهم تجديدها ... أن تجديدها ... على عقد عم... راخوي جيدا ... على المهاج... يحصل على ... في بلد أص... دوامة الإف... والتضخم ... غير مسبوقة

«الموسميات» المغربيات يؤدين الثمن

كان آخر القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسبانية، يوم الجمعة 27 أبريل، قرار الاستغناء على 60 في المائة من العاملات الموسميات المغربيات في الحقول الإسبانية. وقد أرجعت حكومة راخوي سبب صدور القرار، خلال اجتماع لجنة «موجة الهجرة» الذي احتضنته منطقة الأندلس في الأسبوع الأخير من شهر أبريل، إلى الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها القطاع الفلاحي من أجل فتح العمل الموسمي والمؤقت أمام طالبي الشغل الأسبان قبل الأجانب، بالرغم من أن المهاجرات الموسميات المغربيات لم يمثلن إلا نسبة 30 في المائة من مجموع العمال الموسميين في قطاع الفلاحة بإسبانيا في نهاية 2011. ومن بين الإجراءات المتخذة كل يوم جمعة، منذ تنصيب حكومة راخوي في نهاية دجنبر الماضي، إلغاء الصندوق المخصص لتمويل برامج تعليم أبناء المهاجرين اللغة الإسبانية، وصندوق تمويل برامج التكوين المهني المخصصة للمهاجرين الأجانب ولأبنائهم، وتقليص المساعدات المخصصة لصندوق دعم جمعيات المهاجرين بنسبة 50 في المائة. وحسب الفيدرالية الإسبانية «SOS Racisme»، وهي منظمة غير حكومية، فإن هذه القرارات والإجراءات هي أقسى ما اتخذته حكومة إسبانية في حق مهاجرين أجانب.